

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone + 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية العاشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25-26 يناير 2007

-

EX.CL/327 (X)
ADD.4

تحويل المؤتمر الأفريقي
حول اللامركزية والتنمية المحلية
إلى هيكل للاتحاد الأفريقي
(بند اقترحه الكامبيرون)

-

عرض لمبررات
إنشاء مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي
لجنة فنية متخصصة مكلفة باللامركزية والتنمية المحلية تسمى
المؤتمر الأفريقي حول اللامركزية والتنمية المحلية

منذ ما يزيد عن العقدين أدت القيود المتصلة بآثار العولمة والشمولية الاقتصادية على الدولة المركزية في إفريقيا ما بعد الحرب الباردة، أدت بمعظم هذه الدول إلى اعتبار اللامركزية وفك التمرکز كأدوات الحكم الرشيد وإنجاز السياسات العمومية. إن إفريقيا، أكثر من أى وقت مضى، فى حاجة إلى أن تصبح ديمقراطية فى مجملها. لكن، وبخاصة تحس القارة بالحاجة إلى التطور فى عهد العولمة، وفى هذا النهج تعتبر اللامركزية وملازمتها، الديمقراطية فى الأساس، إحدى أنسب الإستراتيجيات لبلوغ التنمية على المستوى الوطنى.

وعيا بخطر اتباع سياسات اللامركزية تعنى فقط بمشاكل السياسة الوطنية وتغفل مسألة التكامل الإقليمى، عمدت الدول الإفريقية، فى وثبة واحدة، إلى اختيار تنمية ترفع تحدى التكامل الإقليمى.

لذلك، فإن المؤتمر المقترح هنا ليكون لجنة فنية متخصصة للاتحاد الأفريقي مكلفة باللامركزية والتنمية المحلية يستجيب لرغبة إعطاء وثبة إضافية لسياسات اللامركزية فى إفريقيا.

بالفعل، اجتمع الوزراء الإفريقيين المكلفين باللامركزية والوزراء المكلفين بالمالية فى ويندهوك (ناميبيا) فى إطار قمة المدن الإفريقية فى 2 مايو 2000، وقرروا تفعيل عملية اللامركزية فى إفريقيا عن طريق إقامة هيئة سياسية على الصعيد القارى تسمى المؤتمر الإفريقي للامركزية والتنمية المحلية وشاءت قمة ويندهوك أن يكون الاتحاد الإفريقي هيئة الربط لهذه الهيئة الجديدة التى تتمثل أهم أهدافها فى ما يلى:

- حمل الحكومات على إدراج اللامركزية ضمن الأولويات وجعل الحكام وكذا المواطنين يعون أن اللامركزية تلعب دورا أساسيا فى عملية التنمية الاقتصادية،
- ضمان دوام اللامركزية والتنمية المحلية فى برامج العمل السياسية للدول الأعضاء فى الاتحاد الإفريقي،
- التأكد من أن هذه الدول تفى بالتزامها لصالح عملية اللامركزية فى القارة،
- أن تكون الوسيط بين هيئة الجمعيات الإفريقية للجماعات المحلية وحكوماتها بالنسبة لكافة المسائل المتصلة باللامركزية ،
- حشد الموارد لدى شركاء التنمية قصد تنفيذ برامج اللامركزية والتنمية المحلية.

من هذا المنظور، يطالب المؤتمر الإفريقي للامركزية والتنمية المحلية الوضع القانوني للجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الإفريقي التي يمكن أن توكل إليها مهام خاصة في مجال اللامركزية والتنمية المحلية.

إن هذه المطالبة، التي تتطابق مع القانون الأساسي للاتحاد الإفريقي وما نص عليه في مجال إنشاء وتركيبة اللجان الفنية المتخصصة، تمثل عدة مزايا للاتحاد الإفريقي ولا سيما:

- مساهمة أكبر للاتحاد الإفريقي في عملية التكامل الجارية نظرا للإمكانية المتاحة لتعبئة المجتمعات المدنية الإفريقية والجماعات المحلية،
 - إمكانية متابعة تعلم الديمقراطية والحكم الرشيد في الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، من خلال متابعة وتقييم آليات نقل المهارات على الصعيدين التشريعي والجبائي،
 - مشاركة الاتحاد الإفريقي في استيعاب مشاكل تمويل التنمية البلدية، بحيث أن دور الوسيط الذي تؤديه لدى الممولين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف سيعطى مصداقية للمفاوضات الجارية،
 - البحث عن الفعالية لأن اللجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الإفريقي تسمح للدول الأعضاء بأن لا تكلف نفسها عناء إنشاء مؤسسات جديدة.
 - أهمية الضمانة السياسية التي تسمح بالمشاركة السريعة للدول في أنشطة اللجنة وكذا تنفيذ سياسات أجهزة الاتحاد.
- إن النصوص العضوية المقترحة عليكم قد تم إعدادها وفقا للمنطق السائد عند إنشاء اللجان الفنية المتخصصة ضمن الاتحاد الإفريقي.
- يضم المؤتمر الإفريقي للامركزية والتنمية المحلية الوزراء الإفريقيين المكلفين باللامركزية والتنمية المحلية. يركز على لجنة مدراء بنسبة ممثل واحد لكل دولة، تعد دوراته وتسهر على متابعة وتقييم وضع اللامركزية والتنمية المحلية في إفريقيا.
- يتيح المؤتمر الإفريقي إمكانية أن ينشأ ضمنه تجمعات إقليمية فرعية يقيم معها علاقات تعاون لتنفيذ أهدافه.
- يتلقى المؤتمر موارده الرئيسية من الاتحاد الإفريقي. إلا أنه بإمكانية البحث عن موارد إضافية لدى شركاء التنمية قصد تمويل مشاريع تتصل بمجال اللامركزية.
- يرأس المؤتمر الوزير المكلف باللامركزية والتنمية المحلية للبلد المضيف لمدة سنة واحدة.
- تتخذ القرارات لدى اجتماعات المؤتمر بالتوافق، وإذا تعذر ذلك فبأغلبية الأعضاء الحاضرين.
- تستجيب الدعوة لإجراء دورات المؤتمر لضرورة النصاب بالأغلبية البسيطة للأعضاء.
- ذلكم هو مفهوم مشروع النظام الأساسي المتضمن إنشاء المؤتمر الإفريقي للامركزية والتنمية المحلية.

ثانياً النظام الأساسي للمؤتمر الإفريقي حول اللامركزية والتنمية المحلية

الديباجة:

إن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي:
نظراً للقرار المصادق عليه من طرف الوزراء الإفريقيين المكلفين باللامركزية والتنمية المحلية بمناسبة قمة المدن الإفريقية المنعقدة في ويندهوك في مايو عام 2000،
ونظراً لإعلان الوزراء المكلفين باللامركزية والتنمية المحلية خلال القمة الثالثة للمدن الإفريقية المنعقدة في 6 ديسمبر 2003 في ياوندي، ونظراً لإرادة التكامل على صعيد القارة التي تواكب تأسيس الاتحاد الإفريقي،
ونظراً للاتجاه العام لإنشاء أطر للتشاور من أجل تطبيق سياسات اللامركزية والتنمية المحلية،
ونظراً للإرادة المشتركة لتشجيع اللامركزية الإقليمية، لا سيما بهدف تعزيز الديمقراطية وتحسين ظروف معيشة السكان،
ونظراً لضرورة تقاسم مختلف تجاربنا في تنفيذ سياسات للامركزية والتنمية المحلية،

وحرصاً على تفعيل قرارات قمة الألفية + 5 المنعقدة من 14 إلى 16 سبتمبر 2005 على هامش الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وباقتراح من الوزراء المكلفين باللامركزية والتنمية المحلية المجتمعين في ياوندي يومي 28 و 29 أكتوبر 2005،

اتفقوا على ما يلي:

الباب الأول: أحكام عامة:

- (1) المادة الأولى: ينشأ مؤتمر إفريقي للامركزية والتنمية المحلية،
- (2) المؤتمر الإفريقي للامركزية والتنمية المحلية لجنة فنية متخصصة تابعة للاتحاد الإفريقي.
- (3) يضم الوزراء الإفريقيين المكلفين باللامركزية والتنمية المحلية.

المادة 2: أهداف المؤتمر الإفريقي للامركزية والتنمية المحلية تتمثل في ما يلي:

- تشجيع كل حكومة للامركزية في تحديد سياسات التنمية.
- إدراج اللامركزية والتنمية المحلية في صف أولويات العمل الحكومي،

- توعية كافة فعاليات المجتمع المدني بالمكانة الأساسية للامركزية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل أمة،
- ضمان التواصل المشترك بين هيئة الجمعيات الإفريقية للجماعات المحلية وحكوماتها حول كافة المسائل المتصلة باللامركزية والتنمية المحلية،
- تطوير البحث ومختلف الدراسات فى مجال اللامركزية والتنمية المحلية،
- تعبئة الموارد الداخلية أو الواردة من شركاء خارجيين قصد تنفيذ مشاريع لامركزية وتنمية محلية،
- تقديم كل المقترحات للحكومات بغرض رفع نجاعة تنفيذ اللامركزية ومواصلة التنمية المحلية فى الدول الأعضاء فى الاتحاد الإفريقى،
- حث ودعم التجمعات الإقليمية الفرعية من أجل تشجيع اللامركزية والتنمية المحلية.

المادة 3: تم تحديد مقر المؤتمر الإفريقى للامركزية والتنمية المحلية فى أديس أبابا غير أنه يمكن نقله إلى بلد عضو آخر، بناء على قرار مفوضية الاتحاد الإفريقى.

المادة 4: لغات عمل المؤتمر الإفريقى هى لغات عمل الاتحاد الإفريقى.

الباب الثانى: الأعضاء:

المادة 5: تعتبر أعضاء فى المؤتمر الإفريقى الدول الأعضاء فى الاتحاد الإفريقى أو تلك التى وقعت على أو انضمت إلى إعلان ياوندى بتاريخ 29 أكتوبر عام 2005.

الباب الثالث: الأجهزة:

المادة 6: لإنجاز أهدافه، يزود المؤتمر الإفريقى بالأجهزة الموالية:

- مؤتمر الوزراء،
- لجنة المدراء.

المادة 7: يتكون مؤتمر الوزراء من الوزراء المكلفين باللامركزية والتنمية المحلية.

المادة 8: يوضع مؤتمر الوزراء تحت رعاية رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقى، وهو، بهذه الصفة الهيئة المعنية بتعبئة الوزراء حول مسائل اللامركزية والتنمية المحلية على مستوى البلدان الأعضاء.

المادة 9: مؤتمر الوزراء له الصلاحيات الموالية:

- تعيين البلد المضيف للدورة السنوية للمؤتمر الإفريقى للامركزية والتنمية المحلية،
- دراسة وإبداء الرأى بشأن التقارير التى تعدها لجنة المدراء المنصوص عليها فى المادة 6،
- إعداد تقارير وتوصيات ومشاريع وبرامج حول رهانات اللامركزية فى إفريقيا وسبل ووسائل مواجهتها،

- ضمان متابعة وتقييم تنفيذ قرارات أجهزة الاتحاد الإفريقي فى مجال اللامركزية والتنمية المحلية،
- تقديم أى اقتراحات قصد تنفيذ اللامركزية وتطبيق سياسات التنمية المحلية،
- البحث لدى الحكومات وشركاء التنمية عن الموارد المالية والوسائل اللوجستية الواجب تعبئتها لتنفيذ مهامه،
- إعداد مشروع الميزانية والقانون الداخلى للمؤتمر الإفريقي للامركزية والتنمية المحلية لعرضه على المجلس التنفيذى،
- القيام بأى مهمة قد تكلفه بها مفوضية الاتحاد الإفريقي،
- مراجعة القانون الأساسى.

المادة 10 :

- (1) يعقد مؤتمر الوزراء فى دورة عادية كل سنة. تعد جدول أعماله لجنة المدراء. من الضرورى حصول نصاب بالأغلبية البسيطة للبلدان الأعضاء لى ينعقد المؤتمر.
- (2) يمكن الدعوة لعقد دورات غير عادية بطلب من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وإما الرئيس المباشر للمؤتمر الإفريقي للامركزية والتنمية المحلية بعد موافقة الأغلبية البسيطة للبلدان الأعضاء، أو بطلب من الأغلبية البسيطة للوزراء الإفريقيين المكلفين باللامركزية والتنمية المحلية.
- (3) تعقد الدورات العادية فى كل بلد عضو بصفة دورية وطبقا لأحكام النظام الداخلى.
- (4) تتم المصادقة على قرارات مؤتمر الوزراء بالتوافق، أو عند الحاجة، بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

المادة 11: يمارس الوزير المضيف للدورة العادية رئاسة المؤتمر الإفريقي إلى غاية الدورة الموالية.

المادة 12 :

- (1) لجنة المدراء هى الجهاز التنفيذى لمؤتمر الوزراء. وتتكون من كافة المدراء أو المسؤولين المكلفين بمسائل اللامركزية والتنمية المحلية للبلدان الأعضاء، بممثل واحد لكل دولة.
- (2) يمارس المدير المكلف باللامركزية والتنمية المحلية للبلد المضيف رئاسة لجنة المدراء. يضطلع بمهام تحضير المؤتمرات ويشكل بهذه الصفة الهيكل الفنى للرئيس المباشر للمؤتمر الإفريقي.
- (3) يعد المشروع التمهيدي للميزانية الذى يعرض على مؤتمر الوزراء.

المادة 13: تتمثل مهام لجنة المدراء فى:

- إجراء تقييم دورى لوضع اللامركزية فى إفريقيا،

- تعريف الإنشغالات والرهنانات التي تواجه الفاعلين وأصحاب القرار من أجل تنفيذ فعال للامركزية والتنمية المحلية،
- ضمان مهمة السهر الإستراتيجي في مجال اللامركزية والتنمية المحلية في إفريقيا،
- تقديم كل الإقتراحات لمؤتمر الوزراء من أجل تسهيل ممارسة صلاحياته،
- تحضير اجتماعات مؤتمر الوزراء،
- إعداد كل التقارير المطلوبة لعناية مؤتمر الوزراء.
- إعداد مشروع للقانون الداخلي للمؤتمر الإفريقي لعرضه على مؤتمر الوزراء.

المادة 14: (1) تجتمع لجنة المدراء في دورة عادية لتحضير الدورة السنوية لمؤتمر الوزراء.

(2) ويمكن أن تجتمع عند الحاجة وبطلب من:

○ أغلبية أعضائها على الأقل،

○ الرئيس المباشر للمؤتمر الإفريقي.

المادة 15: تصادق لجنة المدراء على قراراتها بالأغلبية البسيطة لأعضائها.

الباب الرابع: أحكام مالية:

المادة 16: (1) تأتي الموارد الضرورية لسير المؤتمر الإفريقي من مفوضية

الاتحاد الإفريقي أو أي مورد آخر أو هبات أو تبرعات.

(2) تدفع كل النفقات الخاصة بتنظيم الدورات السنوية للمؤتمر الإفريقي

طبقاً لأعراف الاتحاد الإفريقي.

(3) يخضع تسيير الموارد للإجراءات المعمول بها في الاتحاد

الإفريقي.

الباب الخامس: أحكام مختلفة وانتقالية ونهائية:

المادة 17: (1) يمكن إنشاء تجمعات إقليمية فرعية بمبادرة من الوزراء المكلفين

باللامركزية والتنمية المحلية لكل من الأقاليم الفرعية لإفريقيا.

(2) يعهد إلى اتفاقات خاصة للتعاون لضبط العلاقات العضوية بين

مؤتمر الوزراء والتجمعات الإقليمية الفرعية القائمة.

(3) في كل حال من الأحوال تعد التجمعات الإقليمية الفرعية جزءاً من

الديناميكا الشاملة للمؤتمر الإفريقي الذي تعد له تقارير عن

سيرها.

- المادة 18:**
- (1) يبقى المكتب التنفيذي المؤقت المنبثق عن الاجتماع الوزاري التحضيرى الأول للمؤتمر الإفريقي يباشر عمله إلى حين انعقاد الدورة العادية الأولى للمؤتمر الإفريقي.
 - (2) يتخذ كافة التدابير المطلوبة، بالاتصال مع نظرائه فى مؤتمر الوزراء من أجل الانطلاق الفعلى لأنشطة المؤتمر الإفريقي.
 - (3) إلى حين تعيين الاتحاد الإفريقي لمفوض مكلف باللامركزية والتنمية المحلية، يتولى المدير المكلف باللامركزية والتنمية المحلية للبلد المضيف الأمانة الفنية للمؤتمر الإفريقي.

- المادة 19:**
- (1) لا يمكن مراجعة القانون الأساسى للمؤتمر الإفريقي المصادق عليه من قبل الوزراء المكلفين باللامركزية والتنمية المحلية إلا فى دورة سنوية أو غير عادية لمؤتمر الوزراء بأغلبية ثلثين الأعضاء الحاضرين.
 - (2) يجب أن تصل اقتراحات المراجعة إلى الدول الأعضاء ثلاثة (3) أشهر على الأقل قبل انعقاد مؤتمر الوزراء المدعو لهذا الغرض.

- المادة 20:** يدخل القانون الأساسى للمؤتمر الإفريقي المصادق عليه من قبل الوزراء المكلفين باللامركزية والتنمية المحلية حيز التطبيق حال الموافقة عليه من طرف مؤتمر الاتحاد الإفريقي. يصاغ هذا القانون الأساسى فى خمس نسخ أصلية فى كل واحدة من لغات عمل الاتحاد الإفريقي، وتكون كل نسخة مثبتة.

حرر فى ياوندى فى 29 أكتوبر عام 2005

المؤتمر الإفريقي حول اللامركزية والتنمية المحلية

-

الدورة الوزارية الثانية

ثالثا

ملخص التقرير العام والتقارير المواضيعية عن وضع
اللامركزية في إفريقيا

-

ياوندى – الكامبيون
28 و 29 أكتوبر 2005

ملخص
التقرير العام وتقارير المواضيع حول

وضع اللامركزية في إفريقيا

يرتكز التقرير العام حول وضع اللامركزية في إفريقيا على جملة من تقارير المواضيع أعدها الخبراء. لقد أعد وصدق عليه من قبل المديرين الإفريقيين المكلفين بتنفيذ سياسات اللامركزية والتنمية المحلية خلال أعمالهم التي جرت يومي 23 و 24 إبريل 2003 في كوتونو (بنين) ويومي 17 و 18 سبتمبر 2005 في ياوندى (الكاميرون) في إطار الإجتماع الوزارى التحضيرى الثانى للمؤتمر الإفريقى للامركزية والتنمية المحلية يومى 28 و 29 أكتوبر 2005.

تسجل هذه التقارير أن للامركزية وفك تركز الدولة تعдан اليوم وبالإجماع أدوات أساسية للحكم الرشيد والشفافية فى السياسات العمومية وكذا عوامل حاسمة لتجذر وتعميق التسيير الديمقراطى للدول. لذلك، فإن الدول الإفريقية قررت أن تنشأ خلال القمة الثالثة للمدن الإفريقية، مؤتمرا متخصصا حول مشاكل اللامركزية والتنمية المحلية.

بالفعل، وعلى الصعيد الإفريقى فإن انفتاح على الأسواق العالمية يتحقق فى ظروف صعبة، وبصفة خاصة، يبقى ناتج الصادرات فى ركود واضح وتنحصر الجباية كلما تم رفع الحواجز الجمركية. وهو ما يؤثر على المداخل الجبائية والنفقات الميزانية للجماعات المحلية بالدرجة الأولى. وهذا العائق المتمثل فى ضعف الإمكانيات يؤدى إلى معاناة يتفق بشأنها وبشكل واسع الكثير من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين وهى أن اللامركزية تتحقق بعناء فى العديد من البلدان الإفريقية، على الرغم من المصادقة على العديد من القوانين المساعدة على تحقيق هذه العملية.

على الصعيد العالمى، الإفريقى والدولى على حد سواء، تتخذ العديد من المجالات المتصلة بالتنمية طابعا فوق وطنى لا يمكن تفاديه وتشكل أوليات جديدة، بما فى ذلك بالنسبة لمكافحة الفقر. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بإشكاليات الوقاية من الحروب المحددة وتسييرها والبيئة وتلوث الموارد الطبيعية وانتشار الأمراض المزمنة والهجرات. وتستدعى هذه المسائل تعبئة موارد جديدة وكيفيات جديدة للشراكة والتعاون. وهى تستدعى طرائق إقليمية لتهيئة الأقاليم، مبتكرة ومرتكزة على شراكات استراتيجية، وإعادة تحديد تقسيم العمل بين الفاعلين المعنيين. إن التطرق إلى العلاقات بين الفقر والبيئة والأعمال المستعجلة والأمراض المزمنة والتلوثات بشكل ملائم يستدعى المشاركة القوية للجماعات المحلية للمقاطعات والأقاليم.

ويعالج التقرير بشكل رئيسى إشكاليات التنمية والحكم والتكامل الإقليمى.

فى مجال التنمية، أصبح من الواضح أن الاقتصاد الوطنى يتكون فى واقع الأمر من جملة من الاقتصاديات المحلية وأن تنافس الاقتصاديات المحلية مرهون بشكل كبير بمتانة الاقتصاديات الوطنية. ويسجل بشكل متزايد أن قوانين اللامركزية لغالبية البلدان توصى الجماعات المحلية بتصوير خطط التنمية المحلية.

في مجال الديمقراطية، تقدم اللامركزية على أنها مناسبة لتعلم الديمقراطية، كون مسألة التمثيل أحد المشاكل المعترضة الأكثر صعوبة . بالفعل، تتجابه ثلاثة مصادر للتوعية، تحملها السلطة التقليدية والعرفية والسلطة الدينية وسلطة الدولة الحديثة، يعرف التقرير العام فك التمركز على أنه عملية إدارية تركز شرعيتها بشرعية الدولة المركزية، واللامركزية على أنها عملية سياسية يعطى الجماعات المحلية شخصية قانونية واستقلالية مالية لتسيير مصالحها المحلية. ويذكر التقرير أن اللامركزية لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تشكل بديلا لفك التمركز، حتى وإن كان كل منهما يهدف إلى تعزيز دولة القانون. أخيرا، فإن سير الأجهزة المؤسساتية للجماعات المحلية، على صعيد التعبير الديمقراطي، هو كذلك مصدر انشغال سبق ذكره.

في مجال الحكم، تعتبر اللامركزية كفرصة للإصلاح العميق لأجهزة الدولة وكذلك كإمكانية لتفتت الدولة وتجزئتها .

يلاحظ التقرير أن وجود تشكيلة من العناصر المعنية على عدة أصعدة بالحكم المحلى يحمل خطرا يتمثل فى أن تنظم العديد من المجموعات انطلاقا من الممارسات الداخلية على هامش الدولة.

الفرضية المقدمة هي أن اللامركزية يمكن أن تشكل عاملا يتيح إعادة تفاوض موافقة كافة مؤسسات الدولة وإبراز مواطنة تركز على التفاوض بشأن عقد اجتماعى جديد.

وأمام هذه الوضعية، يتوق المواطنون إلى أنماط حكم أخرى وإلى نوع من الرفاه من مهمة المؤسسة العمومية أن تضمنه، وفقا للصالح العام. أخيرا، يشار إلى مفهوم المواطنة ويتم وصفها بالمواطنة المسؤولة والمواطنة الجديدة.

في مجال التكامل، وأمام حركات السكان وأزمات القابلية للحكم التى تلاقبها بعض الدول الإفريقية، فإن اللامركزية تتيح فرصة تعاون بين الجماعات يحمل فى طياته الانسجام والفعالية.

وتتعرض تقارير المواضيع إلى الإشكاليات الخاصة بتوزيع صلاحيات الدولة والجماعات المحلية وتمحور سياسات اللامركزية والسياسات القطاعية والتعاون بين البلديات وتمويل التنمية البلدية ومكافحة الفقر.

فيما يتعلق بتوزيع الصلاحيات، وحتى وإن تعلق الأمر بعمل قوى تتجسد من خلاله سياسة لا مركزية، فإن هذا التوزيع يفسر بشكل مختلف فى البلدان ذات التقليد الإدارى المستلهم من الممارسة الإنجليزية أو الممارسة الفرنسية.

إن مسائل تحديد حقول مختلف الصلاحيات والقاعدة القانونية لتوزيع الصلاحيات واحتمالات تداخل الصلاحيات وكيفية مراقبتها ممارستها كلها مسائل أضحت مطروحة. تقترح التقارير تعميم الجماعات المحلية ذات الحق العام، اعتبارا للشكوك المسجلة إزاء الأوضاع القانونية الاستثنائية.

كما أن وتيرة نقل الاختصاصات، مرة واحدة في بداية عملية اللامركزية أو بصفة تدريجية تتعرض هي كذلك للنظر والدراسة.
علاوة على مسألة النقل المتزامن للموارد والصلاحيات تؤكد التقارير على رهانات إقامة أجهزة متساوية الأعضاء مكلفة بمتابعة تنفيذ عمليات النقل وتقييمها.
وتفاديا لأزمة ثقة دائمة بين السلطات المركزية والجماعات المحلية، يوصى بالرقابة اللاحقة عوض الرقابة المسبقة، وكذا رقابة الدائرة القضائية عوض الرقابة الإدارية.

في مجال السياسات القطاعية، وبما أن اللامركزية مرتبطة ارتباطا وثيقا بتحسين توفير الخدمات الأساسية للسكان، تؤكد التقارير على رهانات البحث عن الانسجام بين السياسات المحلية للوصول إلى الخدمات الأساسية والسياسات الوطنية القطاعية.
وتذكر التقارير أنه ينبغي على الدولة أن تتأكد من القابلية المالية للسياسات العمومية التي تباشر بها، حتى وإن لم تكن مسؤولة عن تنفيذها. لذا، وجب إعطاء القدرة للجماعات المحلية لإنتاج موارد ضرورية لممارسة مسؤولياتها وفسح المجال لكي يتم نقل الاختصاصات التي يمكن أن يشكل استغلالها مصدر عائدات للبلدية.
يتطلب تمويل المصالح وضع تعريفات متناسبة والقدرة الاقتصادية للسكان مع وجود توافق مالي بين فئات السكان.
لقد ورد ذكر أنماط تسيير الخدمات العمومية وكذا تنفيذ عمليات خصخصة ينبغي إحداثها مع الأخذ بالاعتبار نقل الصلاحيات بين الدولة والجماعات المحلية.

فيما يتعلق بالتعاون بين البلديات، تؤكد التقارير على ضرورة تعزيزها من أجل ممارسة الصلاحيات ذات المنفعة العامة التي لا يمكن للبلديات أن تنجزها بمفردها، وكذا وضع آليات مالية محفزة ونظم متابعة ومراجعة مناسبة.
كما ورد ذكر مسألة أنماط التواصل الأكثر نجاعة ما بين البلديات، في الوسط الريفى عن طريق جباية ذاتية واللجوء إلى الاقتراض، عن طريق تنظيم عمليات النقل المالية للدولة.
وبخصوص مكافحة الفقر، تشدد التقارير على مكانة الجماعات المحلية في وضع وتنفيذ الأطر الاستراتيجية لمكافحة الفقر.
وفى الأخير، جاء تذكير بالدور الرئيسى للجماعات المحلية من أجل بلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية.

المؤتمر الإفريقي حول اللامركزية والتنمية المحلية

-

الدورة الوزارية الثانية

ثامنا
تقرير الأعمال

ياوندى - الكامبيرون
28 و 29 أكتوبر 2005

التقرير العام للأعمال

عام ألفين وخمسة وفي يومى 28 و 29 أكتوبر انعقد فى ياوندى الاجتماع الوزارى التحضيرى الثانى للمؤتمر الإفريقى للامركزية والتنمية المحلية. جرت مراسم الافتتاح فى قصر المؤتمرات فى ياوندى برئاسة الوزير الأول، رئيس حكومة الكاميرون، معالى السيد اينونى إفراييم، بينما جرت أعمال الجلسات العلنية والمعلقة فى فندق مونت فسيبي، برئاسة معالى السيد مارافا حميدو تايا، وزير الدولة، وزير إدارة الإقليم واللامركزية فى الكاميرون.

أولاً - مراسم الافتتاح:

تخللتها ثلاث مراحل أساسية:

- كلمة الترحيب لمندوب الحكومة لدى الجماعة الحضرية لياوندى.
- مقدمة الأعمال من قبل وزير الدولة، وزير إدارة الإقليم واللامركزية فى الكاميرون،
- الخطاب الافتتاحى الرسمى من قبل الوزير الأول، رئيس الحكومة. فى الخطاب الذى ألقاه، رحب مندوب الحكومة لدى الجماعة الحضرية لياوندى بالمشاركين وذكر بمكانة مدينة ياوندى فى سياق المؤتمر الإفريقى للامركزية والتنمية المحلية الذى تشكل فكرة إنشائه احد مكاسب القمة الثالثة للمدن الإفريقية المنعقدة فى العاصمة الكاميرونية من 2 إلى 6 ديسمبر عام 2003. أعرب عن أمله أن تستفيد الجماعات المحلية والحركة البلدية من الآثار الإيجابية لهذا الاجتماع الوزارى.

فى المقدمة العامة للأعمال، ذكر وزير الدولة، وزير إدارة الإقليم واللامركزية فى الكاميرون بالمهام والأهداف الموكلة للمؤتمر الإفريقى للامركزية والتنمية المحلية من قبل الوزراء الإفريقيين خلال الاجتماعات التى جرت فى ديسمبر 2003، وكذا تركيبة مكتبه الذى يتأرسه الكاميرون بمساعدة السنغال ورواندا، نائب رئيس أول ونائب رئيس ثانى على التوالى.

هذا المكتب كان قد تلقى تفويضا:

- بتحضير مشروع قانون إجراءات للمؤتمر الإفريقي للامركزية والتنمية المحلية،
 - بإعداد وتقديم مشروع تقرير حول الوضع العام للامركزية في إفريقيا والتوصيات ذات الصلة،
 - بالشروع في عملية إلحاق المؤتمر الإفريقي بالاتحاد الإفريقي بصفة لجنة متخصصة لمفوضية الاتحاد الإفريقي.
- إغتنم وزير الدولة، وزير إدارة الإقليم واللامركزية في الكاميرون هذه المناسبة للإعراب عن امتنانه لرئيس جمهورية الكاميرون لقبوله مبدأ انعقاد الاجتماعات في الكاميرون ودعمه لتنظيمها المادي.
- كما شكر الوزير الأول، رئيس الحكومة على قبوله أن يترأس شخصيا مراسم الافتتاح.
- وجه في الأخير شكره لأعضاء السلك الدبلوماسي وممثلي المنظمات الدولية وشركاء التنمية على دعمهم المتعدد الأشكال الذي أتاح السير الحسن لأعمال الاجتماع التحضيري الثاني للمؤتمر الإفريقي.
- في خطاب الافتتاح، حدد الوزير الأول، رئيس الحكومة مكانة اللامركزية في إدارة وتسيير الدول الحديثة.
- لكون اللامركزية تتيح التسيير الحر للشؤون المحلية من قبل المنتخبين المحليين، فهي تعد بالأساس محورا جوهريا لتشجيع التنمية والديمقراطية والحكم المحلي.
- من خلال هذا النمط للإدارة والتسيير الذي له نتائج إيجابية أكيدة، سيكون بإمكان إفريقيا أن تكافح الفقر والأمية والأمراض المستوطنة مثل الملاريا والإيدز. بإيجاز، من المنتظر أن تسمح اللامركزية لإفريقيا أن تبلغ أهداف الألفية من أجل التنمية.
- بالنسبة لرئيس الحكومة الكاميروني، فإن الحكومات الإفريقية تنتظر من اجتماعات ياوندي تكفلا أكبر بطموحات السكان إلى المزيد من الحرية والديمقراطية والحكم الرشيد والرفاه، وهو ما يتطلب إعادة تحديد دور الدولة.

ثانيا - أعمال الجلسات العلنية:

- جرت في فندق مونت فيبي بحضور 19 بلدا. لوحظ كذلك حضور وفد عن الشراكة من أجل التنمية البلدية.
- في كلمته المقنضية، عرض رئيس الجلسة للموافقة المسبقة للمشاركين كاملي التفويض الحاضرين، مشروع جدول الأعمال الذي يتمحور حول ثلاث نقاط، وهي:
- الدراسة والمصادقة على مشروع القانون الأساسي للمؤتمر الإفريقي-
 - عرض وخلاصة مشروع التقرير العام حول وضع اللامركزية في إفريقيا متبوعا بالدراسة والمصادقة على التوصيات،
 - تلاوة ودراسة مشروع إعلان ياوندي.
- أ - الدراسة والمصادقة على مشروع القانون الأساسي للمؤتمر الإفريقي:

جاءت الدراسة المعمقة لمشروع القانون الأساسي للمؤتمر الإفريقي بعد عرض شامل للوثيقة.

يتميز المشروع المقترح للدراسة المعد طبقا للقانون المؤسس للاتحاد الإفريقي بما يلي :

- امكانية إنشاء لجان فنية متخصصة.
- تقليص الوثيقة الأولية التي انتقلت من 24 مادة إلى 21 مادة في النسخة المعروضة على المشاركين للدراسة.
- على مستوى التحليل، يتكون النص المفروض للدراسة، زيادة على الديباجة، على خمسة (5) أبواب تعالج على التوالي الأحكام العامة والأعضاء والأجهزة والأحكام المالية والأحكام المختلفة والانتقالية والنهائية.
- يحتوى النص على عشرين (20) مادة.
- يذكر عرض الأسباب بسياق إنشاءه وأهداف وكذا كيفيات سير المؤتمر الإفريقي الذى يرغب، توخيا للنجاعة، فى أن يرتبط بالاتحاد الإفريقي.
- بعد هذا العرض، كان مشروع القانون الأساسى محل دراسة فصلا بعد فصل ومادة بعد مادة. أفضت هذه الدراسة إلى نقاشات محتدمة تناولت بالخصوص:
- السلطة ذات الإختصاص فى مجال إنشاء المؤسسات الإفريقية،
- الطبيعة القانونية للمؤتمر الإفريقي،
- مدة حياة المؤتمر الإفريقي،
- الأجهزة،
- كيفيات إنخراط الدول الأعضاء،
- كيفيات الدعوة إلى الدورات والندوات،
- الموارد الميزانية وكيفيات تعبئتها،
- الكيفيات الإنتقالية والنهائية.

بعد تبادل مثمر ساد اللطف، مما يبرهن على الإهتمام الذى أولاه المشاركون للموضوع المعالج، تمت المصادقة على مشروع القانون الأساسى بعد العديد من التعديلات.

ب- عرض خلاصة التقرير العام والتوصيات:

تمت المصادقة على خلاصة التقرير العام حول وضع اللامركزية فى إفريقيا كما هو بالإجماع.

أما التوصيات فكانت محل تعديلات فى الشكل والمضمون. من حيث الشكل، يعلق الأمر أساسا بانسجام وتحسين العرض. من حيث المضمون، تناول النقاش الصلاحيات المخولة للدولة وللبلديات على التوالي، لا سيما فيما يتعلق:

- نقل الأموال،

- هامش المناورة المتروك للجماعات فى مجال التعاون اللامركزى والآليات التعاقدية للعلاقات مع الدولة.
- الإستقلال المالى والشفافية الميزانية.

ج-دراسة مشروع إعلان ياوندى

- تمحور المشروع المقدم حول " الإعتبارات " والتوصيات، فى مجمله، يلزم إعلان ياوندى الحكومات الأفريقية بما يلى:
 - إدراج اللامركزية والتنمية المحلية فى صميم الحكم وسياسات التنمية المحلية،
 - دعم الديمقراطية من أجل تشجيع حسن المواطن وممارسة المواطنة،
 - الأخذ فى الإعتبار تمثيل الجنسين والأشخاص المعاقين والتربية القاعدية،
 - إعطاء مسؤولية متنامية للجماعات المحلية فى مكافحة الفقر والأمراض المستوطنة الكبرى وإنجاز أهداف الألفية،
 - النقل الفعلى للإختصاصات إلى الجماعات المحلية على أساس مبادئ التكليف الثانوى.
- تم تفويض المكتب التنفيذى للقيام بأعمال توعية فى مختلف الأقاليم الفرعية الإفريقية حول أهداف المؤتمر الإفريقى من أجل قدر أكبر من التكفل باللامركزية فى سياساتها.

فى الأخير، جدد القرار المصادق عليه من قبل المؤتمر حول عهدة الرئيس المباشر ثقته فى السيد مارافا حميدو يايا، وزير الدولة، وزير الإدارة واللامركزية فى الكاميرون ولمجمل المكتب، قصد مواصلة عهدتهم إلى غاية الدورة القادمة.

كلفهم المؤتمر بتحضير وعرض على لجنة الممثلين الدائمين، ثم على مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقى عام 2006، مشروع إنشاء المؤتمر الوطنى كلجنة فنية متخصصة للاتحاد الإفريقى فى ميدان اللامركزية والتنمية المحلية.

وجه المؤتمر رسائل شكر وامتنان لرئيس جمهورية الكاميرون والحكومة والشعب الكاميرونى على حفاوة الاستقبال وحسن السير العام للأعمال.

حرر فى ياوندى فى 29 أكتوبر عام 2005

2007

Transformation of the all Africa Ministerial conference on Decentralization and local development to an African Union structure (Item proposed by Cameroon)

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4447>

Downloaded from African Union Common Repository